

أرقام عالمية

في 2014، تم إعدام 607 أشخاص، على الأقل، في 22 بلداً. ويعكس هذا الرقم انخفاض 22 في المئة تقريباً مقارنة بعام 2013، حيث سجلت منظمة العفو 778 عملية إعدام، على الأقل، في 22 بلداً في شتى أنحاء العالم.

وقمت تنفيذ معظم عمليات الإعدام في الصين، وإيران، والسعودية، والعراق، والولايات المتحدة – على هذا الترتيب.

قامت الصين بإعدام أشخاص أكثر ممن أعدمت بلدان العالم مجتمعة – إلا أن المدى الحقيقي لاستخدام عقوبة الإعدام في الصين غير معروف، حيث تعتبر هذه البيانات سرّاً من أسرار الدولة؛ ويستثنى الرقم 607 من عدد عمليات الإعدام التي نفذت في الصين.

خلال 2014، من المعروف أن 22 بلداً فقط، أي واحد من كل 10 من جميع البلدان في جميع أنحاء العالم، قد نفذت عمليات إعدام – وهو نفس العدد كما في 2013. وهذا العدد قد انخفض إلى النصف تقريباً منذ عقدين من الزمن (ونفذ 41 بلداً عمليات إعدام في 1995).

وقام 140 بلداً بإلغاء عقوبة الإعدام في القانون أو لم تطبقها في الواقع الفعلي، في شتى أنحاء العالم، أي ما يزيد عن ثلثي بلدان العالم.

في 2014، تم تسجيل تخفيف أحكام إعدام أو منح عفو في 28 بلداً. وتم تبرئة 112 شخصاً كان قد حكم عليهم بالإعدام في تسعة بلدان.

في 2014، تم تسجيل صدور ما لا يقل عن 2466 حكماً بالإعدام في 55 بلداً، وهي زيادة كبيرة مقارنة بعدد الأحكام التي صدرت في 2013 (ما لا يقل عن 1925 في 57 بلداً).

وكانت هذه الزيادة في معظمها نتيجة للتطورات التي حدثت في مصر (109 أحكام بالإعدام في 2013؛ و509 أحكام بالإعدام

في 2014).

وكان هناك 19094 شخصاً تحت طائلة حكم الإعدام في نهاية 2014.

في حين قامت سبعة بلدان بتنفيذ عمليات إعدام في 2013، إلا أنها لم تقم بذلك في 2014 (بنغلاديش، وبتسوانا، وإندونيسيا، والهند، والكويت، ونيجيريا، وجنوب السودان) استأنفت سبعة بلدان أخرى عمليات إعدام بعد توقف: بيلاروس، ومصر، وغينيا الاستوائية، والأردن، وباكستان، وسنغافورة، والإمارات العربية المتحدة.

وتستخدم الطرق التالية في تنفيذ عمليات الإعدام في شتى أنحاء العالم: قطع الرأس، والشنق، والحقن المميت، وإطلاق النار.

وتشير التقارير إلى أنه تم إعدام 14 شخصاً كانوا دون 18 عاماً عند ارتكابهم الجريمة في إيران، مما يعد انتهاكاً للقانون الدولي.

وفي العديد من الدول التي حكم فيها على الناس بالإعدام، لم تف الإجراءات بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وفي بعض القضايا، تضمنت هذه الإجراءات انتزاع "الاعترافات" تحت وطأة التعذيب أو سوء المعاملة، وعلى سبيل، في أفغانستان، والبحرين، والصين، وإيران، والعراق، وكوريا الشمالية، والسعودية.

واستمر الحكم على الأشخاص بالإعدام على جرائم لا تصنف بـ "أشد الجرائم خطورة" على عتبة "القتل العمد" على النحو المحدد في المعايير الدولية. ومن بين هذه الجرائم، جرائم تتعلق بالمخدرات، في 10 بلدان على الأقل، في آسيا والشرق الأوسط، إلى جانب زنا المتحصن (الإمارات العربية المتحدة، و"التجديف" (باكستان)، الجرائم الاقتصادية (الصين، وكوريا الشمالية، وفيتنام)، وجرائم مختلفة تشمل الاغتصاب (أفغانستان، والهند، وإيران، والسعودية، الإمارات العربية المتحدة)، و"السحر" و"الشعوذة" (السعودية).

في ديسمبر/كانون الأول، صوت 117 بلداً - أكثر من أي وقت مضى، لصالح قرار للجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن وقف استخدام عقوبة الإعدام.

أفريقيا

تم تنفيذ 46 عملية إعدام، على الأقل، في ثلاثة بلدان، ويعد هذا انخفاض في عدد العمليات مقارنة بعام 2013 - 64 عملية إعدام في خمسة بلدان.

ارتفع عدد أحكام الإعدام من 423، على الأقل، في 2013، إلى 909، على الأقل، العام الماضي – ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة الحادة في نيجيريا.

من المعروف أنه قد تم تنفيذ عمليات إعدام في ثلاثة بلدان – هي غينيا الاستوائية، والصومال والسودان.

الأمريكتان

كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في منطقة الأمريكتين التي تنفذ أحكام الإعدام، 35 عملية في 2014 (أقل بأربع عمليات عن 2013). وقامت سبع ولايات فقط بتنفيذ عمليات إعدام في 2014 مقارنة بالعام الذي سبقه، وكانت أربع ولايات، وهي تكساس وميسوري وفلوريدا وأوكلاهوما، مسؤولة عن تنفيذ 89 بالمئة من مجموع عمليات الإعدام. وفي فبراير/شباط، فرضت ولاية واشنطن وقفاً لتنفيذ عمليات الإعدام.

في وسط وجنوب أمريكا ومنطقة الكاريبي، تم تسجيل ما مجموعه خمسة أحكام بالإعدام في ثلاثة بلدان مقارنة بـ 15 حكماً في أربعة بلدان في عام 2013. واتخذت سورينام خطوات نحو إلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، بينما أدخلت حكومة باربادوس تشريعاً لإلغاء عقوبة الإعدام الوجوبية.

آسيا والمحيط الهادئ

تم تنفيذ 32 عملية إعدام، على الأقل، في تسعة بلدان بالمنطقة. ولا يشمل عمليات الإعدام التي نفذت في الصين، التي أعدمت عدداً من الأشخاص أكثر من بقية بلدان العالم مجتمعة. ولكن المدى الحقيقي لاستخدام عقوبة الإعدام في الصين غير معروف حيث يتم التعامل مع البيانات باعتباره سراً من أسرار الدولة. .

في ديسمبر/كانون الأول، رفعت باكستان ست سنوات من التوقف عن تنفيذ عمليات الإعدام في المدنيين، بإعدامها سبعة أشخاص في غضون أسبوعين.

في 2014، استأنفت سنغافورة تنفيذ عمليات الإعدام، وأعدمت شخصين خلال العام، ووضعت بذلك نهاية للتوقف عن الإعدامات التي فرضت في 2012.

كان من المستحيل التأكد من العدد الحقيقي لعمليات الإعدام التي نفذت في **كوريا الشمالية**. وتشير مصادر موثوقة إلى أنه قد تم تنفيذ 50 عملية إعدام، على الأقل، إلا أن منظمة العفو الدولية تعتقد أن العدد الحقيقي قد يكون أعلى من ذلك بكثير.

أوروبا آسيا الوسطى

بيلاروس – هو البلد الوحيد في المنطقة الذي قام بتنفيذ عمليات إعدام – فقد أعدمت ثلاثة أشخاص خلال العام، بعد توقف دام 24 شهراً على تنفيذ أحكام الإعدام. وأحيطت عمليات الإعدام بالسرية، مع إبلاغ أفراد الأسرة والمحامين فقط بعد تنفيذ عمليات الإعدام.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تم تنفيذ 491 عملية إعدام، على الأقل، في ثمانية بلدان – مع 38 في المئة انخفاضاً من 638 عملية إعدام سجلت في ستة بلدان في 2013.

وكانت **إيران والعراق والسعودية** مسؤولة عن 90 بالمئة من مجموع عمليات الإعدام المسجلة في المنطقة، عمليات الإعدام المسجلة في المنطقة.

لم يكن من الممكن التأكد من عمليات الإعدام التي نفذت في **سوريا**.

في **إيران**، أعلنت السلطات رسمياً بتنفيذ ما لا يقل عن 289 عملية إعدام، ولكن وطبقاً لمصدر موثوق فقد تم تنفيذ ما لا يقل 454 عملية أخرى – ليقرب المجموع من 743.

استأنف كل من **مصر، والأردن، والإمارات العربية المتحدة** تنفيذ عمليات إعدام في 2014. ففي ديسمبر/كانون الأول، قام الأردن بإعدام 11 شخصاً، وتعد هذه أولى عمليات الإعدام التي تنفذ في ثماني سنوات.